أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 118

23-29 أبريل 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

دبي تصدر صكوكاً بقيمة 4,6 مليار درهم

أصدرت حكومة دبي بنجاح صكوكاً بقيمة 1,25 مليار دولار على شريحتين، وحققت اكتتابات بلغت حوالي ثلاثة أضعاف ونصف قيمة الإصدار. وأعلنت حكومة دبي، مُمثلةً في دائرة المالية، نجاحها في تسعير وإصدار الصكوك مقسمة لشريحتين بقيمة 650 مليون دولار لعشر سنوات و600 مليون دولار لخمس سنوات. وأوضح بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي أمس نقلاً عن دائرة المالية أن طرح الصكوك تم بربح نسبته 6,45 % للإصدار المستحق خلال عشر سنوات بقيمة 650 مليون دولار وبمقدار 4,90 % للإصدار المستحق خلال خمس سنوات بقيمة 600 مليون دولار. وأشار البيان إلى أن هذا الإصدار جاء ضمن برنامج الحكومة للصكوك، والذي أُطلق في أكتوبر من عام 2009، منوهاً إلى أن الحكومة تعتزم توظيف عوائد الإصدار لأغراض تمويلية عامة. وجاء النجاح اللافت للإصدار بعد أن حظي بإقبال قوي من الأسواق المالية العالمية والمستثمرين، مسجلاً عدداً من الطلبات جاوز 260 طلباً بقيمة إجمالية زادت على 4,5 مليار دولار، حيث تقدمت بتلك الطلبات مجموعة واسعة من كبار المستثمرين العالميين في مجال الاستثمارات ذات العائد الثابت، و يعكس الإقبال الواسع على الاكتتاب في الإصدار وفقا لمستثمرين ومحللين ماليين، الجاذبية العالية لهذه الصكوك والقبول الكبير الذي حظيت به بين المستثمرين. وقال عبد الرحمن آل صالح، المدير العام لدائرة المالية تمكنّا من تقليل تكلفة التمويل بنسبة 0,7% في مدة 5 سنوات و 1,3% في مدة 10سنوات مقارنة مع الإصدارات السابقة لمدد مماثلة، في حين ستواصل دائرة المالية تطوير الاستراتيجيات من خلال تنويع خيارات التمويل لدينا، وتمديد مدة الاستحقاقات. "وتابع" إصدار هذه الصكوك سيوفر لنا ما يكفي من السيولة لإدارة الملاءة المالية وإعادة التمويل بشكل استباقي.

تعليق

اعرب خبراء ماليون ان الاقبال الواسع على اصدار الصكوك لحكومة دبي يعد تصويتاً جديداً بثقة أسواق الائتمان العالمية في اقتصاد إمارة دبي، بعد فترة قصيرة من الإصدارات الناجحة لشركات ومؤسسات شبه حكومية، خاصة خلال الربع الأول من هذه العام، والتي لاقت بدورها اقبالا واسعا على تغطية إصدارات سندات وصكوك، اقتربت من 2,5 مليار دولار خلال 3 أشهر فقط. ولاقت هذه الإصدارات إقبالا قوياً من قبل المستثمرين في الأسواق العالمية، انعكس على تغطيتها بما يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف المبلغ المطلوب، الأمر الذي اعتبره محللون تصويتاً جديداً بالثقة في القطاع الخاص المحلي بالإمارة. وتزامن ذلك مع ارتفاع ثقة المستثمرين العالميين في دبي وشركاتها في أعقاب قيام عدد من الشركات والهيئات بالإعلان في شهر مارس الماضي عن السداد المبكر لالتزامات مالية زادت على 4,2 مليار دولار، تستحق في الربع الأخير من هذا العام، ونجاح أخرى في سداد التزامات مستحقة في موعدها، مع توصل بعضها إلى اتفاق لإعادة هيكلة وإعادة تمويل التزامات بنحو خمسة مليارات دولار. كما أن التغطية الجيدة للإصدارات التي تطرحها في دبي تعكس مستويات عالية من الثقة في اقتصاد الإمارة، وقدرته على اختراق اسواق الائتمان ،في وقت تواجه فيه هذه الأسواق تحديات كبيرة بسبب أزمة الديون السيادية في أوروبا. وحصلت السندات والصكوك المصدرة على مستويات تسعير جيدة، بالإضافة إلى انخفاض كلفة التأمين على الديون ضد مخاطر التخلف عن السداد إلى أدنى مستوياتها منذ أغسطس 2011. وأظهر التقرير الفصلي لمؤسسة "سي.ام.ايه داتا فيجن" للجدارة الائتمانية للجهات المصدرة للديون السيادية، تحسنا قوياً في أداء الإصدارات السيادية لإمارة دبي خلال الربع الأول من العام 2012، بعد أن تراجعت تكلفة التأمين على ديون الإمارة بنحو 20%، وذلك بعد أن انخفضت بنحو 110 نقاط أساس، لتصل إلى 342,9 نقطة أساس، مقارنة مع 452,2 نقطة أساس في الربع الأخير من العام الماضي، وبأكثر من 147,5 نقطة عن الربع الثالث من 2011. وتراجع كذلك معدل احتمالات التعرض لعدم الإيفاء بالالتزامات المالية لديون دبي السيادية من نسبة 30,4% في نهاية الربع الثالث 2011، و28% بنهاية الربع الأخير من العام ذاته، إلى 22,1% في الربع الأول من العام 2012، ذلك مقارنة مع معدل احتمال للتعثر قدرة 63,7% بالنسبة لقبرص التي تصدرت قائمة الاقتصادات العالمية الأعلى مخاطرة في الربع الأول، الأمر الذي يعكس تزايد مستويات الثقة بإصدارات دبي السيادية. وعكس التصنيف الجديد الذي تبوأته دبي في تقرير مخاطر الديون السيادية للربع الأول، الثقة المتزايدة التي يكتسبها اقتصاد دبي في أسواق الائتمان العالمية.

الدولية

الاقتصاد البريطاني يعاود الركود
صفحة 02 ◄

المركزي الياباني يعدل توقعات التضخم ويتعهد بمواصلة التيسير النقدي
صفحة 02 ◄

الاقليمية

صندوق النقد: على البحرين استعادة الثقة في اقتصادها
صفحة 03 ◄

قطر تتيح الاستثمار الأجنبي في 9 قطاعات استراتيجية
صفحة 03 ◄

المحلية

35% نسبة التوطين في القطاع المصرفي2012
صفحة 04 ◄

دبي تطلق مدينة مستدامة بمليار درهم
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
التمكين المستدام Sustainable Enablement
صفحة 05 ◄

الأجندة الأسبوعية

المصدر: البيان

الاقتصاد البريطاني يعاود الركود

عاد الاقتصاد البريطاني إلى الركود بعد انكماش بلغ 0.2 في المائة في الربع الأول من هذا العام. وقال مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني إن انخفاضا حادا في قطاع الإنشاءات وراء الانكماش المفاجئ. ويعتبر الاقتصاد البريطاني في حالة ركود بعد أن تعرض للانكماش لستة أشهر متصلة. وكان هذا الاقتصاد في انكماش بنسبة0.3 في المائة في الربع الأخير من العام الماضي. والأرقام الصادرة عن مكتب الاحصاءات الوطني الأربعاء هي تقدير مبكر سيخضع لمراجعتين أخريين خلال الشهور القادمة. وقال المكتب إن ناتج الصناعات الإنتاجية الإجمالي انخفض بنسبة0.4 في المائة، بينما انخفض نشاط قطاع الإنشاءات بنسبة 3 في المائة ، أما قطاع الخدمات فقد زاد بنسبة0.1 في المائة. وقد شكك البعض في دقة الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني، خصوصا الأرقام الخاصة بقطاع الإنشاءات ، الذي يشهد تقلبا في الشهور الأخيرة. غير أن جو جرايس ، كبير المستشارين الاقتصاديين في المكتب ، قال إن بيانات قطاع الإنشاءات تعتمد على مسح لـ 800 آلاف شركة ، كما جرى جمع هذا البيانات بحرص. وعقب الإعلان عن هذه البيانات، انخفض الجنيه الاسترليني بمقدار نصف سنت ليصل إلى 1.6093 مقابل الدولار الأمريكي. كما انخفض بالمقدار ذاته أمام اليورو، (العملة الأوروبية الموحدة) ليصل إلى1.2184 ويذكر أن آخر فترة عانى فيها الاقتصاد البريطاني الركود كانت في عام 2009.

المصدر: BBC Arabic

المركزي الياباني يعدل توقعات التضخم ويتعهد بمواصلة التيسير النقدي

عدل بنك اليابان (المركزي) بالزيادة توقعاته للاقتصاد ومعدل التضخم لكنه أكد عزمه مواصلة سياسات التيسير النقدي اذ ان اليابان بحاجة لمزيد من الوقت لبلوغ المستوى الذي حدده البنك للتضخم عند واحد بالمئة. وتوقع البنك في تقرير الافاق الاقتصادية الذي يصدره مرتين سنويا أن يتجاوز معدل التضخم 0.5 بالمئة في السنة المالية التي تبدأ في أبريل نيسان 2013 وبعدها لن يستغرق الامر وقتا طويلا لبلوغ مستوى تضخم عند واحد بالمئة. وأضاف التقرير "تتحسن تطورات الاسعار وتتجه صوب هدف بنك اليابان لكن الامر سيستغرق مزيدا من الوقت." ويصدر البنك توقعاته طويلة الاجل للاقتصاد والتضخم مرتين في العام في أبريل نيسان وأكتوبر تشرين الاول ويقوم بتعديلها في يناير كانون الثاني ويوليو. وتمثل هذه التوقعات أساسا لقرارات السياسة النقدية.

المصدر: رويترز

نمو الاقتصاد الامريكي يتباطأ في الربع الأول

تباطأ نمو الاقتصاد الامريكي في الربع الاول مع تقليص الشركات للاستثمار ومع اعادة بناء المخزونات بوتيرة متوسطة لكن ازدياد الطلب على السيارات خفف من حدة التباطؤ. وقالت وزارة التجارة الامريكية في تقديراتها الاولية ان الناتج المحلي الاجمالي نما 2.2 بالمئة على أساس سنوي انخفاضا من ثلاثة بالمئة في الربع الاخير من العام الماضي. ورغم أن هذا المعدل أقل من توقعات المحللين البالغة 2.5 بالمئة الا أن ارتفاع الانفاق الاستهلاكي خفف من وطأة التقرير. ولا يزال النمو أقوى من توقعات المحللون في أوائل الربع الاول بأن يسجل أقل من 1.5 بالمئة. ورغم أن تفاصيل التقرير كانت متباينة الا أنه عرض صورة أفضل للنمو مقارنة بالربع الاخير حين شكل بناء المخزونات نحو ثلثي النمو الاقتصادي. ففي الربع الاول كان طلب المستهلكين هو الداعم الرئيسي. وارتفع الانفاق الاستهلاكي الذي يشكل نحو 70 بالمئة من النشاط الاقتصادي الامريكي بنسبة 2.9 بالمئة وهو أعلى معدل له منذ الربع الاخير لعام 2010. وبلغ نمو الانفاق الاستهلاكي 2.1 بالمئة في الربع الاخير من 2011. وظهرت بعض المؤشرات على أن هناك قوة كامنة حيث زاد بناء المنازل بأعلى معدل منذ الربع الثاني من 2010 بفضل طقس دافئ في الشتاء. لكن انفاق الشركات تراجع للمرة الاولى منذ الربع الاخير من 2009 اذ نما الاستثمار في المعدات والبرمجيات بأبطأ وتيرة له منذ انتهاء الركود الاقتصادي. وانخفض انفاق الشركات بنسبة 2.1 بالمئة بعد ارتفاعه بنسبة 5.2 بالمئة في الربع الاخير.

المصدر: رويترز

الاقتصاد الاسباني في "أزمة هائلة" بعد خفض التصنيف الائتماني

قال وزير اسباني ان اقتصاد اسبانيا يواجه "أزمة ذات أبعاد هائلة" بعد أن بلغت البطالة أعلى مستوياتها في نحو عشرين عاما وخفضت مؤسسة ستاندرد اند بورز تصنيف الديون الحكومية الاسبانية درجتين. وارتفعت البطالة الى 24 بالمئة في الربع الاول وهو من أسوأ المستويات في العالم المتقدم. وهبطت مبيعات التجزئة للشهر الحادي والعشرين على التوالي مع تأثير الركود على انفاق المستهلكين. وقال وزير الخارجية في مقابلة اذاعية "الارقام مريعة للجميع ومريعة للحكومة... اسبانيا في أزمة ذات أبعاد هائلة." وعزت ستاندرد اند بورز قرارها الى مخاطر نمو القروض المتعثرة لدى البنوك الاسبانية ودعت أوروبا الى أخذ اجراءات لتعزيز النمو. وأثار خفض التصنيف الائتماني قلق الاسواق المالية وأجبر ايطاليا على دفع أعلى عائد منذ يناير لبيع سندات عشرية في ظل قلق المستثمرين بشأن الافاق الاقتصادية للدول المثقلة بالديون في منطقة اليورو. وقال محللون ان مزاد السندات الايطالية الذي بلغت قيمته 5.95 مليار يورو سار بشكل جيد قياسا الى هذه الظروف. وقال اتحاد البنوك الرئيسي في ايطاليا ان الاقتصاد قد ينكمش بنسبة 1.4 بالمئة هذا العام بينما تتوقع الحكومة انكماشا بنسبة 1.2 بالمئة فقط. وهبطت أسهم البنوك الاسبانية أكثر من ثلاثة بالمئة بعد خفض التصنيف الائتماني ثم تحولت للارتفاع بعد المزاد الايطالي. ودخلت اسبانيا في ثاني ركود لها في ثلاثة أعوام وثارت مخاوف من ألا تتمكن من تحقيق المستويات المستهدفة القاسية لخفض العجز هذا العام وهو ما أعادها الى قلب أزمة الديون ورفع تكلفة اقتراضها.

المصدر: رويترز

صندوق النقد: على البحرين استعادة الثقة في اقتصادها

قال صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء بعد انتهاء مراجعته السنوية لاقتصاد البحرين انه يجب على المملكة دراسة سياسات للمساعدة في استعادة الثقة باقتصادها بعدما أضرت الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية العام الماضي بالنمو. وتباطأ نمو اقتصاد البحرين الى 2.2 في المئة في 2011 من 4.5 في المئة في العام السابق بعدما أجبرت الاضطرابات شركات على اغلاق أبوابها ومستثمرين على الانسحاب من الصناديق المشتركة للبلاد. وقال الصندوق في تقييمه ان ارتفاع أسعار النفط والسياسات النقدية الميسرة ساهم في تخفيف أثر الاضطرابات وتداعيات أزمة ديون أوروبا. وأشار الصندوق الى صمود المؤسسات المالية البحرينية لكنه قال ان سياسات المملكة ينبغي أن توجه نحو استعادة الثقة في اقتصادها بما في ذلك من خلال التوصل الى حل دائم للاضطرابات الاجتماعية ودعم النمو. وقال تقييم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي "من الضروري اتخاذ مزيد من الاجراءات لتنويع الاقتصاد وتحسين أجواء الاستثمار وتعزيز سوق العمل من أجل استدامة النمو والتوظيف." واضاف الصندوق أن ميزانية البحرين القادمة فرصة للحكومة لوضع اسس اصلاحات مالية وقال ان هذا يمكن أن يشمل فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة على أرباح الشركات علاوة على تحسين توجيه الدعم.

المصدر: رويترز

قطر تتيح الاستثمار الأجنبي في 9 قطاعات استراتيجية

أعلن الشيخ جاسم بن عبدالعزيز آل ثاني، وزير الأعمال والتجارة في قطر عن بدء بلاده في فتح باب الاستثمار الأجنبي في تسعة قطاعات استراتيجية. وأكد الوزير على هامش اجتماعات "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد 13"، الذي تستضيفه الدوحة حالياً، أن الوزارة بصدد اعتماد الإجراءات الجديدة لاستقبال طلبات الاستثمار الأجنبي في تسعة قطاعات استراتيجية، وهي، الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، السياحة، تنمية واستغلال الموارد الطبيعية، خدمات الأعمال الاستشارية والفنية وتقنية المعلومات، الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية، وخدمات التوزيع. وكشف أن الوزارة أنجزت مشروع وضع آلية تقييم طلبات الاستثمار الأجنبي وإجراءات الموافقة، مفصلة حسب القطاعات، ووفق معايير دقيقة مبنية على "رؤية قطر الوطنية 2030" بركائزها الأربع، التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية. وأوضح أن المعايير تتغير بين قطاع وآخر، لكنها تتمحور جميعا حول مدى مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية في التنمية المستدامة. وأكد أن رؤية قطر الوطنية شكلت الأساس لوضع هذه المعايير عبر قياس مدى التوافق بين الاستثمارات الأجنبية مع أولويات بناء الكوادر الوطنية ونقل التكنولوجيا الحديثة وإيجاد فرص عمل وخدمة المجتمع. ودعا جميع الجهات الاستثمارية العامة والخاصة إلى الاستفادة من أولى ثمار رئاسة دولة قطر لـ"الاونكتاد"، واستغلال الفرص المتاحة للمشاركة في المشاريع المستقبلية للدولة. ويعتبر هذا الإعلان بمثابة تتويج لـ"المنتدى الدولي للاستثمار" الذي اختتم أعماله في الدوحة، بدعوة صريحة من "الاونكتاد" والمجتمعين إلى ضمان استدامة الاستثمارات وخدمتها للتنمية المستدامة وشمولها مختلف فئات المجتمع.

المصدر: العربية.نت

ناتج السعودية الإجمالي تجاوز تريليوني ريال في 2011

كشف الأمين العام للجنة السعودية لتطوير التجارة الدولية بمجلس الغرف السعودية عضو اللجنة الاستشارية للتجارة الخارجية بوزارة التجارة ة، أن الناتج القومي الإجمالي للسعودية بلغ 2.156 تريليون ريال العام الماضي 2011 ما يعني أن السعودية حلّت في المرتبة 16 في قائمة أكبر الاقتصادات العالمية. واعتبر أن تدريب العمالة الوطنية هو أحد تحديات الصناعة في المملكة، على رغم أن الاستراتيجية الصناعية أولت هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، مشيراً إلى أن السعودية تنتج سنوياً ثلاثة ملايين طن من الكبريت، وتم اكتشاف الفوسفات بكميات هائلة، وهناك موارد أخرى لم تكتشف بعد. وقال في محاضرة بعنوان استراتيجية التصنيع كبديل ملائم للاستثمار في المملكة، ألقاها في منتدى "ثلوثية بامحسون"، إن ما نعانيه هو تدريب العمالة الوطنية في الصناعة، على رغم أن الاستراتيجية الصناعية ركزت على تدريبها، خصوصاً أنه يوجد في المملكة أربعة آلاف مصنع يعمل فيها 400 ألف عامل، ما بين عامل متقدم وعامل إنتاج عادي.

المصدر: العربية.نت

خبراء: 2014 عام الانتعاش العقاري في أبوظبي

اختتمت فعاليات الدورة السادسة لمعرض سيتي اسكيب أبوظبي في مركز أبوظبي الوطني للمعارض. وشهد المعرض على مدار أيامه الأربعة إقبالاً جيداً من الزائرين والراغبين في الشراء خاصة خلال الفترة المسائية، وغلب على الدورة الحالية مشاركة كبيرة من شركات التطوير العقاري في أبوظبي وعدد من الجهات الحكومية. وأكد خبراء عقاريون أن السوق العقاري في أبوظبي يشهد مؤشرات لبوادر تعاف، حيث يتزايد الطلب بشكل تدريجي وتتجه الإيجارات السكنية نحو الاستقرار، مشددين على أن التعافي الكامل للسوق من تداعيات الأزمة المالية العالمية يحتاج إلى عامين على الأقل وقد يكون التعافي في عام 2014. وقال مسعود العور الرئيس التنفيذي لشركة تسويق العقارية هناك قضية جوهرية تحكم السوق العقاري في الدولة وهي ضرورة أن يكون العائد الاستثماري في القطاع العقاري أعلى من الالتزامات المالية المطلوبة من المستثمر وفي الوقت الحالي فإن العائد أقل من الالتزامات، كما أن السيولة المالية الكافية غير موجودة وبلا شك فإن سوق أبوظبي يحتاج إلى سنوات. وواصل قائلاً: القطاع العقاري ليس قطاع تجارة تجزئة يصعد بسرعة ولكنه يحتاج إلى وقت وأعتقد أن السوق دخل حالياً مرحلة الانتعاش، ويعيش حالياً مرحلة شبه استقرار بين العرض والطلب وتظهر هذه الحالة جلية في استقرار الإيجارات السكنية والتجارية عند مستويات ثابتة إلى حد كبير. وأوضح أن أهم النتائج الإيجابية لحالة شبه الاستقرار الحالية في السوق العقارية في أبوظبي أن المطورين بدأوا يعطون أهمية كبيرة لمتطلبات واحتياجات ورغبات العملاء وأعتقد أن السوق العقاري لن يعود لقوته مرة أخرى إلا بتلبية احتياجات العملاء والمستهلكين.

المصدر: البيان

دبي تطلق مدينة مستدامة بمليار درهم

كشفت مصادر حكومية رفيعة عزم مجموعة دبي للعقارات العضو بدبي القابضة الإعلان غداً عن أول مدينة مستدامة في الإمارة وتعد الأولى من نوعها على مستوى الإمارات والعالم ويجري الإعلان عنه تجسيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في المبادرة الوطنية المستدامة عبر الوصول إلى اقتصاد أخضر يضمن للإمارات اتباع نهج علمي يضمن تقدم الصفوف العالمية لجهة حماية البيئة. وتعتزم مجموعة دبي للعقارات الإعلان عن المشروع بالتزامن مع انطلاق فعاليات ملتقى سوق السفر والسياحة الذي ينعقد غداً بدبي والذي تشارك فيه المجموعة بجناح ضخم. ويقع مشروع مدينة دبي المستدامة الذي تطوره شركة دايموند ديفلوبرز في إطار مشروع دبي لاند أحد أبرز المشروعات العقارية السياحية الضخمة في الإمارة ويتفوق على نظرائه على مستوى العالم ويتبع مجموعة دبي للعقارات. وتبلغ مساحة المشروع الذي يضم جامعة ومدارس ومساكن نحو 5 ملايين قدم مربع. وأوضحت مصادر وثيقة الصلة بالمشروع أن التكلفة قد تصل إلى مليار درهم منها 500 مليون درهم للمرحلة الأولى المزمع انطلاق العمل فيها في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. لافتة إلى أن مراحل تطوير المشروع أربعة تنجز الأولى في 2013 والثانية في 2014 والثالثة في 2015 والرابعة في 2016. وركز عناصر التصميم النهائي للمشروع على وضع بصمة إماراتية على الخارطة العالمية وثمرة أبحاث ودراسات ونقاشات معمقة أجراها المطور مع جامعات عالمية وخبراء دوليين عاملين في منظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة لوضع التصورات النهائية لمشروع فريد من نوعه على مستوى العالم.

المصدر: البيان

الجسمي: 35% نسبة التوطين في القطاع المصرفي

ارتفعت نسبة التوطين في المصارف على مستوى الدولة إلى 35,06%، محققاً بذلك القطاع أعلى نسبة تشغيل لأبناء الإمارات بين مختلف المجالات المالية، بحسب إحصاءات معهد الإمارات للدراسات المصرفية. وأظهرت المؤشرات التي استعرضها المعهد في بياناته السنوية أن التوطين في قطاع الصرافة وصل إلى 5,05% وفي قطاع التأمين إلى 7,05%، وأخيراً في قطاع التمويل 10,47%. وقال جمال الجسمي مدير عام المعهد ومقرر أعمال لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي، إن هذه النسب "خير دليل على نجاح تجربة اللجنة في القطاع المصرفي والمالي في سبيل رفع نسبة التوطين". وشملت آلية رفع نسبة التوطين وفق تصنيف المصارف حسب نسبة التوطين لشهر ديسمبر 2010. ففي حال كان المصرف قد حقق نسبة توطين أكثر عن 40% فيجب عليه المحافظة على نسبة التوطين وضمان عدم انخفاضها والعمل على زيادتها. وفي حال تراوحت نسبة التوطين بين 35% و40% فيتم منح المصرف مدة سنة واحدة لرفع نسبة التوطين إلى 40% والمحافظة عليها، ومن 30% إلى 35% يمنح مدة سنتين لرفع نسبة التوطين إلى 40% والمحافظة عليها. ويمنح المصرف 3 سنوات لرفع نسبة التوطين إلى 40% في حال تراوحت بين 25% و30%، مع ضرورة تحقيق نسبة 4% سنوياً، ومن 20% إلى 25 % يمنح مدة 4 سنوات لرفع نسبة التوطين إلى 40%، وتحقيق نسبة 4% سنوياً، واذا كانت نسبة التوطين أقل عن 20% يتم التواصل بشكل مستمر مع هذه المصارف وحثها على ضرورة تحقيق نسبة 4% بشكل سنوي ولمدة 5 سنوات متتالية على الأقل للوصول إلى 40%. وستقوم لجنة تنمية الموارد البشرية بعقد اجتماعات متواصلة مع المصارف لاستكمال منهجية العمل على تحقيق النسب المطلوبة لكل مصرف. وأشار الجسمي بحسب ما ورد في البيانات السنوية إلى ان القطاع المصرفي يوظف 36,5 ألف موظف 12,8 ألف منهم مواطنون، ويحظى بأعلى نسبة من الموظفين، وكذلك أفضل نسبة توطين بين القطاعات الاربعة. ويعمل بالدولة 53 مصرفاً منها 24 مصرفاً وطنياً و29 مصرفاً أجنبياً. وارتفع إجمالي الفروع بواقع 32 فرعاً ليصل إلى 937 فرعاً.

المصدر: الاتحاد

بنمو سنوي يبلغ 13.28% .. 132.29 مليار درهم ممتلكات «المركزي »من الأصول الأجنبية

بلغ إجمالي ممتلكات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية 132.29 مليار درهم بنهاية عام 2011 مقابل 116.7 مليار درهم بنهاية عام 2010 بزيادة كبيرة بلغ مقدارها 15.5 مليار درهم ونمو سنوي بلغت نسبته 13.28%. وكان إجمالي موجودات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية قد بدأ ارتفاعه بنهاية شهر اكتوبر عام 2010 عندما بلغ 110.14 مليارات درهم مقابل 94.53 مليار درهم بنهاية سبتمبر من العام نفسه وارتفع في شهر نوفمبر إلى 112.67 مليار درهم وواصل الارتفاع في شهر ديسمبر عام 2010 وبلغ 116.7 مليار درهم وبلغ في يناير 2011 118.73 مليار درهم وقفز في فبراير إلى 134.35 مليار درهم ثم ارتفع مجدداً في مارس إلى 146.35 مليار درهم وبلغ في أبريل 2010 أعلى مستوى له في نحو 4 سنوات بواقع 166.93 مليار درهم وانخفض بصورة طفيفة في مايو الماضي فبلغ 165.92 مليار درهم وانخفض مجدداً في يونيو الماضي إلى 162.33 مليار درهم ثم تراجع في يوليو الماضي إلى 156.69 مليار درهم ثم إلى 151.3 مليار درهم في أغسطس الماضي. وكان إجمالي موجودات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية قد انخفض في نهاية عام 2009 إلى 89.88 مليار مقابل 113.04 مليار درهم بنهاية عام 2008 منخفضاً بنسبة كبيرة عن نهاية عام 2007 حيث كان 285.69 مليار درهم بعد أن شهد ارتفاعات متواصلة على مدى عدة سنوات. ووفقاً للتقرير السنوي للمصرف المركزي لعام 2010 فإنه في ما يتعلق بتطور استثمارات المصرف المركزي فقد ارتفع إجمالي موجودات المصرف المركزي بالعملة الأجنبية بنسبة 19٪ خلال العام الماضي حيث بلغ 153.4 مليار درهم مشيراً إلى أن استثمارات المصرف المركزي في الأوراق المالية والسندات الحكومية وأذون الخزانة عالية التصنيف عند 68.4 مليار درهم بنهاية 2010 فيما انخفض حساب الودائع والنقد لدى البنوك في الخارج والقروض الممنوحة للبنوك مقابل شهادات الإيداع من 92.1 مليار درهم بنهاية عام 2009 الى 47.8 مليار درهم بنهاية عام 2010 مشيراً إلى أن أصول المصرف المركزي بالعملات الأجنبية خلال هذه الفترة تضمنت سندات صادرة من حكومة دبي التي تقدر بنحو 36.7 مليار درهم. وبتتبع تطور قيمة ممتلكات مصرف الإمارات المركزي من الأصول الأجنبية والذهب على مدى السنوات الأخيرة يلاحظ أنها ارتفعت من 49.98 مليار درهم عام 2000 إلى 51.64 مليار درهم عام 2001 ثم إلى 55.08 مليار درهم عام 2002 وانخفضت بشكل طفيف في عام 2003 إلى 54.22 مليار درهم قبل أن تعاود الارتفاع الكبير مجدداً وتقفز إلى 67.39 مليار درهم عام 2004. وواصلت قيمة ممتلكات المصرف المركزي من الأصول الأجنبية والذهب ارتفاعها وبلغت في عام 2005 نحو 77.66 مليار درهم ثم إلى 102.35 مليار درهم في نهاية عام 2006 وسجلت نمواً قياسياً مجدداً لتبلغ في نهاية عام 2007 نحو 285.69 مليار درهم. من ناحية ثانية أظهرت أحدث إحصاءات للمصرف المركزي أن إجمالي النقد المصدر في الدولة قفز بنهاية العام الماضي إلى 52.09 مليار درهم مقابل 47.78 مليار درهم بنهاية عام 2010 بزيادة بلغت أكثر من 4.3 مليارات درهم ونمو سنوي بلغت نسبته نحو 9%.

المصدر: البيان

التمكين المستدام Sustainable Enablement

1- مفهوم التمكين المستدام:

" يعتبر مفهوم التمكين المستدام Sustainable Enablement إعادة صياغة لمفهوم التمكين فى عمليات التنمية العمرانية، فهو يعنى تمكين المجتمع فى منظومة التنمية العمرانية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال فى جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم. ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات العمرانية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية، وبالتالى فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال فى عمليات التنمية العمرانية مع مراعاة البعد عن التدهور العمرانى للبيئة العمرانية. وعلى ذلك يعنى التمكين المستدام تفويض السلطة للمجتمع لكى ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها ويعرف بأنه "عملية تقوية للمجتمع لكى يمارس ويتحكم فى عمليات التنمية العمرانية وهو يتعامل مع تطبيق مفهوم التدخل (متى، كيف، مع من، ما الوسيلة) لكى تتم عملية التدخل ثم يترك المجتمع لكى يستمر ويواصل وحده وبالتالى يمكنه من تجنب التدهور العمرانى.

يعنى هذا أن يكون المجتمع أكثر ثقة فى نفسه وأكثر فاعلية فى التنظيم، ويعتمد على نفسه من القيام بمهام التنمية مع إشراف من السلطات الحكومية، ومن ذلك فهو يعنى بناء قدرات المجتمع ويؤكد على دعم وتطوير دور الجهات الوسيطة (CBo_s,Ngo_s) وبالتالى فهو يعتبر إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع بتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها باقتراح أدوار جديدة وواجبات جديدة وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.

2- أهداف التمكين المستدام: تهدف عملية التمكين المستدام إلى:

- تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالبيئة العمرانية.
- تطوير آليات عملية التمكين فى إطار عمليات التنمية المستدامة وتنظيم الاستفادة من القدرات المحلية.
- دخول كل فرد من أفراد المجتمع كطرف فعال فى عمليات التنمية العمرانية بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة للبيئة العمرانية.
- "تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع، من أجل إعداد المجتمع للقيام حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة فى إدارة المستوطنات البشرية " إنشاء منظمات وسيطة بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية، بمعنى أهمية تمكين (CBo_s, NGo_s) لتلعب دوراً فعالاً فى عمليات التنمية العمرانية، حيث أن تمكين هذه المنظمات يعتمد على سياسة الحوار مع المجتمع وبالتالى فهم يعتبروا ممثلين لمصلحة المجتمعات ومسئولين عنها لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية". " فلقد أشار Dr. Baud إلى أنه من أهداف التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو أهمية وجود جهات وسيطة (NGo_s,CBo_s)" وضع منهج قائم على التمكين فى تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية".[7] و تحقيق المأوى الملائم للجميع.

3- مراحل عملية التمكين المستدام:

هناك ثلاثة مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام، وهى كما يلى:

3-1- البدء **ومنح** السلطة: وتعتبر الخطوة الأولى لبداية دخول المجتمع كطرف فعال فى عمليات التنمية العمرانية، ويجب أن تتوجه مجهودات الأطراف الممكنة بشكل مقنع إلى المجتمع، وتعرف المجتمع عن معالجة القصور والسلبيات ببيئتهم العمرانية، وبذلك يكون لدى المجتمع الحافز والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يمكنهم التوصل إلى النتائج المطلوبة"ولن يكون البدء فى عملية التمكين ذو نتيجة واضحة إلا تحت رعاية الحكومة المركزية ومن ذلك فإن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الرئيسية فى عملية التمكين والتى تضمن النجاح للخطوات التالية والعملية التنموية كلها

3-2- تنظيم **المجتمع**: وتعتبر الخطوة الثانية فى عملية التمكين المستدام " وتعنى تشكيل جهات وسيطة متمثلة فى (المنظمات غير الحكومية NGo_s، والجمعيات المعتمدة على المجتمع CBo_s)، وذلك لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد فى عمليات التدريب على بناء القدرات الإدارية، وخبرات تنظيمية متساوية مع وضع مؤسسات تعاونية ومن ذلك فإن استثمار المنظمات المجتمعية هام جداً لعملية التمكين لأنه يضمن مجهودات المجتمع للتنمية الذاتية التي تحقق الاستدامة الذاتية Self Sustainability

3-3- تواصل **تنمية المجتمع**: " تعتبر خطوة هامة جداً لأنها تضمن استمرار تواصل عملية التمكين فى المستقبل، فهى تسمح للمجتمعات المحلية بأن تمارس التنمية الذاتية ويجب تقييم عملية التمكين دائماً، لكى تثبت مدى قدرتها على التواصل والاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة العمرانية)، الاستدامة الاجتماعية (تحقيق الاحتياجات دون التأثير على الأجيال المستقبلية)، الاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية، خفض التكلفة). وبالتالي، تعنى هذه المرحلة استمرار تطبيق القطاعات المجتمعية لعملها مع إشراف الحكومة والمخطط.

4- أسس ومعايير عملية التمكين المستدام:

هناك مجموعة من الأسس والمعايير لعملية التمكين المستدام تتلخص فى:

أولا: معايير الاستدامة والتواصل: " تؤكد عملية التمكين المستدام على أهمية تحقيق عامل الاستدامة وذلك من خلال تناول عملية التنمية من منظور شامل على أساس أن الاستدامة هي عملية توازن بين الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية. وذلك بمعنى تمكين المجتمع من القيام بدور فعال فى جميع مراحل عملية التنمية العمرانية بهدف إعداد بيئة عمرانية مناسبة له وللأجيال القادمة

ثانيا: الأسس العمرانية: " وهى كل ما يختص بالبيئة العمرانية من (خدمات / طرق / وفراغات عمرانية/ ومباني ووحدات سكنية)، وتتحقق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تأكيد مسئولية المجتمع تجاه بيئته العمرانية، بالإضافة إلى أنه يجب تحديد الحيز العمرانى الذي يطبق عليه منهج التمكين

ثالثا: الأسس الإدارية: وتختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة مع أهمية تمكين المواطنين للقيام بدور فعال فى صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم العمرانية، وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

رابعا: الأسس الاقتصادية: تهتم بالعلاقة بين الإمكانات والاحتياجات، وتؤكد أهمية إمكانات المستعمل فى مواجهة تكلفة المسكن.

خامسا: الأسس الاجتماعية: تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع للتعرف على احتياجاته لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته.

الأجندة الأسبوعية

البلد	الوقت	التفاصيل	الخبر	المتوقع	السابق	الفعلي	التاريخ
الولايات المتحدة	13:00	%	مؤشر ستاندرد آند بورز الشهري لأسعار المنازل - شباط	0.20	-0.12	0.15	04/24/12
الولايات المتحدة	13:00	%	مؤشر ستاندرد آند بورز المركب 20 لأسعار المنازل - شباط	-3.40	-3.94	-3.49	04/24/12
الولايات المتحدة	14:00	-	ثقة المستهلكين - نيسان	69.9	69.5	69.2	04/24/12
الولايات المتحدة	14:00	ألف	مبيعات المنازل الجديدة - آذار	318	353	328	04/24/12
الولايات المتحدة	14:00	%	مبيعات المنازل الجديدة - آذار	1.6	7.3	-7.1	04/24/12
الولايات المتحدة	12:30	%	طلبات البضائع المعمرة - آذار	-1.7	1.9	-4.2	04/25/12
الولايات المتحدة	12:30	%	طلبات البضائع المعمرة عدا المواصلات - آذار	0.5	1.9	-1.1	04/25/12
الولايات المتحدة	12:30	مليون برميل	تقرير وكالة الطاقة لمخزونات النفط الخام - 20 نيسان	2.8	3.9	4.0	04/25/12
الولايات المتحدة	16:30	%	قرار الفائدة - اللجنة الفدرالية المفتوحة	0.25	0.25	0.25	04/25/12
الولايات المتحدة	18:00	-	اللجنة الفدرالية المفتوحة تعلن عن توقعات جديدة	-	-	-	04/25/12
الولايات المتحدة	18:15	-	مؤتمر صحفي يعقده رئيس البنك الفدرالي بن برنانكي	-	-	-	04/25/12
الولايات المتحدة	12:30	ألف	طلبات الإعانة للأسبوع المنتهي في 21 نيسان	375	389	388	04/26/12
الولايات المتحدة	12:30	ألف	طلبات الإعانة المستمرة للأسبوع المنتهي في 14 نيسان	3293	3312	3315	04/26/12
الولايات المتحدة	14:00	%	مبيعات المنازل قيد الانتظار الشهرية - آذار	1.0	0.4	4.1	04/26/12
الولايات المتحدة	14:00	%	مبيعات المنازل قيد الانتظار السنوية - آذار	7.3	14.9	10.8	04/26/12
الولايات المتحدة	14:30	مليار قدم مكعب	تقرير وكالة الطاقة لمخزونات الغاز الطبيعي - 20 نيسان	45	25	47	04/26/12
الولايات المتحدة	12:30	%	ق.أ. الناتج المحلي الإجمالي - الربع الأول	2.5	3.0	2.2	04/27/12
الولايات المتحدة	12:30	%	ق.أ. الإنفاق الشخصي - الربع الأول	2.3	2.1	2.9	04/27/12
الولايات المتحدة	12:30	%	ق.أ. الناتج المحلي الإجمالي المقاس بالأسعار - الربع الأول	2.1	0.9	1.5	04/27/12
الولايات المتحدة	12:30	%	ق.أ. نفقات الاستهلاك الشخصي الجوهرية - الربع الأول	2.1	1.3	2.1	04/27/12
الولايات المتحدة	13:55	-	ق.ن. مؤشر جامعة ميشيغان لثقة المستهلكين - نيسان	75.7	75.7	76.4	04/27/12